بعد وفاة السلطان محمد الفاتح عام ١٤٨١م شهدت الدولة العثمانيه انقسامات في العائلة العثمانية الحاكمة، كادت تودي بحياتها من خلال الصراع بين ولدي محمد الفاتح = بايزيد وچم Chim، وكان بايزيد اسرع من اخيه في الوصول الى السلطة في اسطنبول، والاعتراف به سلطاناً، في حين ذهب چم الى العاصمة القديمة بروسة، واعلن سلطته هناك بتأييد من اهلها، واقترح چم على اخيه ان يقسم الدولة على قسمين: قسم اوروبي يحكمه بايزيد وقسم آسيوي ويحكمه چيم... رفض بايزيد هذا الاقتراح، واوقع الهزيمة باخيه في الاناضول، فهرب چم الى القاهرة عن طريق بلاد الشام عام ١٤٨٢م، وطلب حق اللجوء السياسي في دولة المماليك لدى السلطان الاشرف القايتباي الذي حكم مصر وبلاد الشام للفترة ١٤٦٨- ١٤٩٦م. وفي عام ١٤٨٣م، رحل چم من القاهرة الى قونيه، واصطدم بجيش بايزيد الذي انتصر عليه الاخير، فهرب چم الى جزيرة رودس التي لم تكن بعد واقعة تحت الحكم العثماني، وانما كان يحكمها فرسان القديس يوحنا، واتخذ اولئك الفرسان من چم أداة ضغط على الدولة العثمانية، وكان ذلك من العلل التاريخية التي اوقفت التحرك العثماني تجاه الغرب، وبخاصة في عهد بايزيد الذي خشي ان تتحالف الممالك الاوروبية هذه، وتقع الدولة العثمانية تحت وطأتها بتنصيب چم على العرش، وانتقل جم الى اوروبا، وتوفي فيها سنة ١٤٩٥م.

أما ابرز النتائج التاريخية التي خرج بها الصراع بين الاخوين، فتكمن في توقف التوسعات العثمانية الى اجل غير محدود، وبروز حرب باردة بين العثمانيين والاوربيين واهتمام البلاط العثماني بمراقبة الاحداث الداخلية، ولا سيما الانقسامات الداخلية. لقد حكم السلطان بايزيد الثاني للفترة ١٤٨١-١٥١٢م، والتي شهدت حدة التوتر بين الاتراك العثمانيين والفرس الصفويين.

دعونا نتساءل لنتعرف على ماهية الصفويين؟ (التفاصيل في الفصل الثاني).

٥- إشكالية "الخلافة والسلطنة": المصطلح والمدلول:-

لم يجد الباحث المؤرخ ولا الدارس المدقق أن المؤرخين القدماء ولا المصادر الرسمية - العثمانية القديمة قد اعتبروا «الدولة العثمانية» دولة (خلافة اسلامية)، بل اعتبروها دولة (سلطنة)، وكبقية الدول الاسلامية التي ولدت بعد سقوط بغداد بيد المغول سنة ١٢٥٨م/ ٦٥٦هـ. إن اغلب الكتب والمراجع التاريخية الحديثة

تصف «الدولة العثمانية» كونها دولة خلافة اسلامية، وقد تواردت الثقافة التاريخية الحديثة هذا «المصطلح» عن كتابات المستشرقين والمؤرخين الغربيين خطأ دون تدقيق أو تمحيص!

لقد استطاع السلطان سليم الأول ان يقضي على آخر انفاس الخلافة الاسلامية أثر اعتقاله للخليفة المتوكل العباسي، وهو آخر خليفة عربي كان يعيش في ظل المماليك، وكان ذلك عام ١٥١٧م أثر سيطرة سليم على القاهرة... ولم تذكر المصادر والوثائق التاريخية حدوث اي تنازل عربي/ عباسي عن «الخلافة» الى العثمانيين والى السلطان سليم الأول بالذات ذلك انهم لم يمتلكوا الشروط الشرعية الواجب توافرها في «خليفة المسلمين».

هكذا، فإن الرواية الشائعة على الألسنة وفي مختلف الكتابات العربية والاجنبية بخصوص «خلافة الدولة العثمانية» لا تستند الى جذر تاريخي، لا مصطلحاً ولا مدلولاً، ولم يتداول هذا «المصطلح» عند العثمانيين الا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وعليه، فلا يمكننا استخدام مصطلح «الخلافة» بالنسبة للسلطنة العثمانية، ولا يجوز إطلاق صفة «الخليفة» على أي سلطان عثماني ما عدا السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦ - ١٩٠٩ الذي تبنى مشروع «الجامعة الاسلامية» وأطلق على نفسه لقب «الخليفة العثماني»! وكان ذلك كله مدعاة الى الدعوة لخلافة عربية تحل محل السلطنة العثمانية، كما دعا الى ذلك عبد الرحمن الكواكبي.

إن الفرق كبير بين استخدامات كل من المصطلحين: «الخلافة»و «السلطنة» وقد سبب ذلك إشكالية واضحة في كتابة التواريخ العثمانية المتنوعة الحديثة، لا سيما بعد إلغاء منصب «الخلافة» من قبل مصطفى كمال اتاتورك سنة ١٩٢٤م، وهو منصب أوجده الواقع السياسي المرير للدولة العثمانية في أواخر حياتها، وليس إلغاء لشرعية «خلافة» توارثها العثمانيون، فهم لم يتوارثوا غير ميراث دولة سلطنة عثمانية... وهذا ما يجب ملاحظته والتدقيق فيه *.

---

* للاستزادة، انظر. د. سيار الجميل، «دولة السلطنة العثمانية وإشكالية الخلافة»مجلة دراسات عربية، العدد (٤)، السنة (٢٣)، شباط / فبراير ١٩٨٧.

٦- نظام الحكم العثماني:-

لقد نجح نظام الحكم العثماني الذي رافقته تحولات تاريخية مهمة في تقوية بنية الحكومة المركزية والادارة العثمانية، إثر تحول امارة عثمان في تخوم الاناضول الغربي الى دولة تمتلك كثيرا من الاجهزة والقيادات والعناصر العسكرية والمدنية، لقد كانت الادارة والجيش يتكونان من نفس الافراد المنتمين الى العوائل الاميرية ومن اتباعهم البدو والمسيحيين الذين اعتنقوا الاسلام بفعل السيطرة العثمانية التي اشبعتها الغنائم الحربية وقوانين فرض الضرائب... ولم تمنع الدولة القادة والزعماء العسكريين والاداريين من التدخل في شؤون منتجي الثروة وفي ممتلكاتهم ونشاطاتهم الزراعية والتجارية الا بالقدر الذي يدفعونه من الضرائب، اذ كان لهم الحق في جباية تلك الضرائب.

لقد اعتمدت الدولة العثمانية في مطلع حياتها على منظمة القبيلة أساساً لتطوير جميع مؤسساتها، ثم بدأت هياكلها تنفصل شيئاً فشيئاً عن تقاليد تلك المنظمة، نتيجة للمؤثرات والتقاليد التي خلفتها السلالات التركية في اسيا الصغري، فضلاً عما كان قد اشيع من اعراف في العراق والاناضول من خلال رواسب الحضارة العربية – العباسية كما وقد تأثرت اجهزة الدولة وهياكلها بالتقاليد التي أدخلها أولئك الذين هربوا الى العثمانيين قسراً نتيجة اجتياحات المغول وتيمورلنك جالبين معهم الاساليب البيروقراطية الشرقية وأبرزها تلك التي كان يستخدمها السلاجقة. فضلاً عن أهم العناصر في تطعيم هيكل الحكومة والنظام الاقطاعي وجباية الضرائب وضرائب الافراد والاعراف الصوفية .. اما عن البيزنطيين فقد استلهم نظام الحكم العثماني بعد تذويب مجتمعهم، ميراثاً لم يكن لذلك النظام تجنبه بأي حال من الأحوال، وبخاصة ما يتعلق بالادارة والاقطاعات والطقوس وأعمال الموظفين وحركة الاقتصاد الريعي .. وعلى الرغم من التسميات الاسلامية، فقد بقي الجوهر بيزنطياً على الاقل قبل قرنين من بدء حركة السيطرة العثمانية على الوطن العربي الذي قدم ميراثاً حضارياً ضخماً ورفيعا كان له الدور الأكبر في تجديدات القوانين وهياكل نظام الحكم على يد سليمان القانوني فيما بعد .

كان لبايزيد الاول الأثر الكبير والفعال على الدولة في التخلّي عن التقاليد القبلية البسيطة متبنياً نظام حكم لدولة قائمة بذاتها، وبدا لبلاطها العثماني

مراسيم وسلطة نافذة على الأجهزة والمؤسسات .. فأخذ وضع الدولة بالتعقيد وتجريد المهام العسكرية.. ولم يستطع السلاطين مسايرة تفاصيل شؤون الدولة، فعمدوا الى تخويل مهامهم المدنية والعسكرية الى «وزراء» لقبوا باللقب العربي المستخدم عند السلاجقة (= فيزير)، ومعتمدين على أبنائهم ولاة العهد في أن يكونوا وزراء لهم، ثم تطور الأمر فيما بعد لأن ينصّب أحدهم رئيساً للوزراء (وزير أعظم/ صدر أعظم) وكان يلقب بـ «الاودين باشا». إضافة إلى منح درجة الوزير للقادة والزعماء والاداريين الكبار الذين يحكمون أقاليم الدولة عسكرياً/ إقطاعياً أم إدارياً / مالياً، والذي يلقب بـ «البيك» ويمنح صلاحيات معينة لتمكينه من الادارة والقيادة .. ويجتمع الوزراء لتحديد سياسة الدولة في إجتماعات «الديوان» أي :المجلس الامبراطوري . وهو أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية في الدولة العثمانية.

وكان السلطان يترأس ذلك المجلس ، متخذاً فيه جلّ القرارات في البداية .. وعندما تعقدت أمور الدولة وبدأت الحياة السياسية تفرض عزل السلاطين، بدأ الوزير الاعظم يمثل السلطان بوصفه رئيساً للمجلس ، (= الديوان)، مديراً تنفيذياً للدولة منذ عام ١٣٦٠م.. وقد إرتبطت بالديوان عدد من الدوائر العثمانية المهتمة بالاجراءات العسكرية والادارية والاقتصادية.

يمكن القول بعامة، إن جميع العسكريين في الجيش العثماني كانوا في البداية جنوداً تركمانيين مقسّمين حسب قبائلهم ويتزعمهم رؤساؤهم .. وكانوا معظمهم من «الخيالة» واجبهم حماية المناطق الحدودية للقيام بالغزو والهجمات على الاقاليم المسيحية وكانت الغنائم مكافأة لهم على أعمالهم .. وقد أدرك أورخان أن تلك الفصائل لم تكن كفوءة لأنها تفتقد التدريب والولاء الخاص للدولة برغم فائدتهم .. فقام بتنظيم جيش مدرّب له كفاءته وتنظيمه الجديد، وله رواتب نظامية، وأغلبه من المشاة ، وقد أطلق عليهم «يايا» في حين كان الخيالة يسمون بـ «المسلمين» .. وقد قدم كل من الجيشين خدمات واسعة للحكم العثماني ..

وفي عهد مراد الاول بقي «اليايا» و«المسلمون» جنوداً يمثلون جيشاً عثمانياً مضطرباً، فاستاء منهم هذا السلطان. لذا فقد عمد الى تكوين قوة عسكرية جديدة يتكون معظمهم من الرقيق الشباب، وكان اولئك الشباب يتعلم اللغة التركية واللغة العربية ويمارس التقاليد والاعراف العثمانية، فضلاً عن تأديته الطقوس

الاسلامية، وينتمون بولائهم الى البلاط العثماني .. ومن ثم بدأوا يتلقون تدريبات عسكرية مكثفة لكي يصبحوا مشاة في الجيش العثماني سيطلق عليهم في ما بعد إسم «يني – شري» أي : القوة الجديدة أو ما يعرف فيما بعد بـ «الجيش الانكشاري» والى جانبهم «الخيالة» او ما يسمى «السباهية» . اما قوة «اليايا» و«المسلمين» فقد إضمحلت مهامهم حتى غدوا أقل شأناً من البدو، وقد كافأتهم الدولة على خدماتهم بتوزيعها لهم بعض الاراضي – وكانوا يمنحون قانونياً مبالغ مالية رواتب من «بيت المال» ، إلا أن محافظي الاقطاعات والزعماء العسكريين كانوا يأخذون تلك المبالغ. ولأسباب عسكرية وإدارية قسّم أولئك المحافظون إلى مجاميع دعيت بـ«الاي» ويقصد بها «السرية» يرأسها البكوات وإلى مجاميع كبرى سميت بـ (سنجق) أو «لواء» يترأسها بكوات الالوية والسناجق. ويتربع في القمة زعماء باشوات يُدعون بـ «بيكلر بيكات» (أي بيك البيكات) الذين يحكمون الاقاليم الكبيرة. وضمن هذا التقسيم، يؤدي كل «محافظ» باستقلالية واضحة عن الآخر جميع الواجبات الادارية المحلية كالتأكد من عمليات زراعة الاراضي وضمان بقاء التجار في أعمالهم ، فضلاً عن الحرفيين في حرفهم وأصنافهم ويقدر الضرائب المفروضة عليهم ويحافظ على الامن والنظام الاداري والاجتماعي .

ويوجد في كل لواء قاضٍ مسلم يقوم بالعناية بما تتطلبه الظروف الاجتماعية والبلدية .. وهناك «الشرطة» الذين يعيّنهم البكوات . هكذا إجتمع كلّ من العاملين العكسري والديني لدى الطبقة العثمانية الحاكمة لتعزيز الحكم ونظامه وترسيخ العدالة العثمانية ، علماً بأن القضاة وقاضي القضاة في العاصمة كان المجلس الامبراطوري (=الديوان) يقوم بتنصيبهم وكان نفوذ الوجهاء الاتراك قد إستفحل كثيرا في الاستحواذ على الاراضي والمقاطعات والموارد ولمدة طويلة .. وسرعان ما أبطل مراد الاول تأثيرهم من خلال بنائه للجيش الانكشاري ، وتبنيه نظام تدريب الغلمان والشباب السلاجقة، فضلاً عن تطبيقه نظام التربية والتدريب والتجنيد الالزامي على الاطفال والاولاد المسيحيين في البلقان. وقد تطورت منظومات المجتمع العثماني وآلياته وتراكيبه خلال القرن الرابع عشر ولا سيما عندما أدمجت الاقاليم البيزنطية المسيحية وطبقت فيها آليات نظام الحكم العثماني، وحل النفوذ التركي في المراكز برغم وجوده على هيئة جاليات تعيش في وسط مجتمع مسيحي وعلى الرغم من عمليات التنقل والدمج، الا أن بقاء التقاليد المسيحية ظل مشهوداً ومؤثراً في البداية.

لقد كان لاتساع النطاق الجغرافي للدولة العثمانية يوما بعد آخر وإكتساب سناملق جديدة تأثيره البالغ في إيجاد التزامات ومتطلبات فرضت إضافة قوات عسكرية لترتيب الشؤون الادارية والمالية ، وبخاصة خلال النص الاول من القرن الخامس عشر فقد بدا العثمانيون تطبيق قانون جديد في التجنيد دعوهُ بـ(الدوشرمه Devshirme) وخصوصاً خلال عهد السلطان مراد الثاني ١٤٢١ - ١٤٥١م . وكانت تطبيقات هذا القانون تشكل نزعة قاسية في فصل الاطفال المسيحيين ليس على ابائهم وأمهاتهم فحسب، بل إجتثاثهم عن أصولهم وجذورهم وتربيتهم تربية عثمانية (اسلامية) ثم تصنيفهم بعد ذلك للانخراط ، أما في فرق الانكشارية أو العمل في الخدمات الادارية داخل القصور السلطانية!

كانت فرق الانكشارية تكلف في الاقاليم كحاميات عسكرية تفرض الأمن وتجمع الضرائب . وكان أغا الانكشارية بمثابة القائد العام للحماية العسكرية العثمانية في الولاية عضواً في ديوان إدارة الولاية. ويعدّ أوجاق الانكشارية من اقوى الاوجاقات وأكثرها عدداً في الولاية في تنفيذ مهام الوالي وأوامر السلطان، ويعاضدهم في أعمالهم السباهيون. وكان الانكشاريون يشكلون أهم الفرق العسكرية المرتبطة بالطريقة البكتاشية. ولم يسمح لهم بالزواج بحيث يمكثون في ثكناتهم لكي يتم تدريبهم على المهارات في إستخدام الأسلحة وعلى التنظيم. وقد عدوا يوماً بعد اخر قوة سياسية كبيرة في الدولة، وقد ترافق ذلك مع الانجازات التاريخية الكبيرة التي حققوها .

١ / تطور نظام الحكم العثماني:

إن نظام تنسيق القوانين كان من الفعاليات المرتبطة إلى حد بعيد بالمواريث الرومانية البيزنطية . وكان السلطان محمد الثاني (الفاتح) أوّل حاكم عثماني يحاول إدخال النظام وتجميع القوانين وتنسيقها في مختلف الأنظمة القانونية والاجتماعية في الاراضي المفتوحة وفي كل جهات الامبراطورية، مدخلا ممارسات معينة من النماذج العامة للحكومة / الدولة والمجتمع . وبتوسيع إمبراطوريته ذات الطابع المركزي ، فإن محمداً كان يعدل كل ما يعارض نزعته للسيطرة، ومن ثم يضع القوانين إستناداً على النتائج ضمن سلسلة من ثلاثة قوانين (قانوننامة Kanunname) صدر الأول للفترة ١٤٥٣ - ١٤٥٦م وتضمن منزلة والتزامات رعاياه ؛ وصدر الثاني في فترة متأخرة من حكمه

١٤٧٧-١٤٧٨م وتضمن تنظيم الدولة العثمانية والطبقة الحاكمة، وصدر الثالث في أواخر سني حكمه، تضمن التنظيمات الاقتصادية، وإمتلاك الاراضي والضرائب. وهكذا فقد جمعت ونظمت القوانين والممارسات والتقاليد التي تطورت خلال القرون الماضية ولكن الدولة العثمانية ستشهد الذروة في علميات التصنيف القانوني لنظام الحكم في مختلف الميادين والمؤسسات والاجهزة وبعد نصف قرن من تنظيمات الفاتح، إذ جاءت متبلورة للمرة الثانية على يد السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠-١٥٦٦م.

لقد بلغت المؤسسات الادارية والاجتماعية في الامبراطورية العثمانية أسمى درجات تطورها وتشكيلاتها في الوقت الذي بلغت فيه سلطات الدولة ذروتها الاقليمية خلال القرن السادس عشر. وقد عبّر عهد سليمان القانوني الذي كادت أغلب الاقاليم العربية والشرقية - الاناضولية واقعة بيديه.. عبّر عن إيجاد السبل والادوات لاستثمار الموارد والأموال لغرض دعم المكتسبات التي تحصّل عليها نظام الحكم العثماني إضافة الى تطوير مجالات الصناعة والتجارة والزراعة، كمحصلة لميادين القسم الاكبر من الرعايا. اما القسم الآخر من المجتمع فتشكله مجموعة صغيرة من الحكام والامراء والاقطاعيين والملتزمين الذين لم يكونوا مكلفين لا لايجاد الاموال ولا بدفع الضرائب بل على العكس، كانوا يعملون مستخدمين عند السلطة العليا.. ويعرف أولئك الذين تفرغوا لتسيير نظام الحكم العثماني وأفراد الطبقة الحاكمة بـ«العثمانيين» لأنهم كانوا يعملون لخدمة الدولة لا المجتمع، والاقلية لا الأغلبية . وكان أغلبهم من العسكريين يتقلدون وظائف عسكرية بحكم إتصاف الدولة بالصبغة العسكرية أساساً .. وخاصة في القرون الثلاثة الاولى من حياة الدولة، وبعد التوسع في الاراضي الاوروبية غرباً والعربية شرقاً ، إستخدم المدنيون في المؤسسات والأجهزة ومفاصل نظام الحكم . وقد تأسست عدة من «المكاتب» و«المدارس الخاصة» لتخريج دفعات من الموظفين الرسميين والعلماء والمديرين والموظفين الماليين والحرفيين الخاصين والكتّاب والخزنجية والأفندية والمحاسبين والمتصرفين والادباء .. الخ وظهرت في المجتمع العثماني على مدى القرون الاربعة طبقة متوسطة في درجاتها المتباينة المقتربة رؤوسها من الفئات الحاكمة والمتدنية حوافيها من الطبقات المسحوقة .

لقد بقيت طبقة «العلما والادبا» في خدمة الباب العالي في العاصمة ومراكز الاقاليم في المدن، وبخاصة في خدمة الحكومة العثمانية التي يتفق كثير من المؤرخين على أن هيكلها العام يقوم أساساً على ثمانية أركان يمثل كل ركن مجموعة واسعة من السلطات والصلاحيات المرتهنة بأمر السلطان إن كان قوياً أو بأمر «المفتي» (= شيخ الاسلام) في الدولة ان كان ضعيفاً !اما الاركان، فهي حسب تدرّجها :

١ - الصدر الاعظم .

٢ - الوزراء .

٣ - قضاة العسكر [قاضيان كبيران : قاضي عسكر روميللي وقاضي عسكر أناطولي].

٤ - الدفتر دارات .

٥ - النيشانجية (وهم السكرتيرون والموظفون الخاصون).

٦ - الحكام العسكريون والاداريون (= أغوات / باشوات / بيكلر بيكات / بيكات ..الخ).

٧ - أغوات الداخل من الموظفين في البلاط العثماني والقصور ومؤسسة الحريم ..الخ.

٨ - العلما ورجال الدين والقانون*.

٢ / نظام الالتزام :

كيف إعتمد العثمانيون النظام الاقطاعي ؟

لقد جرى ذلك أثر تطبيق أعراف عثمانية خاصة في الاراضي التي يسيطرون عليها في الاقاليم الخاضعة لهم، ولا يبتعدون أكثر لأن الاطراف البعيدة تكون خاضعة للانظمة القبلية والرعوية، وأغلبها من التضاريس الجغرافية الصعبة. كان السلطان يقطع القادة والاغوات والحكام مساحات كبيرة من الاراضي

---

* انظر ما كتبه د. أحمد عبد الرحيم مصطفى في كتابه «في أصول التاريخ العثماني»، ط ١، دار الفكر العربي، ١٩٨٢ (الفصل الرابع : نظام الحكم العثماني)، ص ١٠٥ - ١٤٢.

الصالحة للزراعة، والذين عرفوا حسب تقسيماتهم بأصحاب «التيمار» و«الزعامت» و«الخاص» شريطة أن ينفذوا مهام السلطان عسكرياً ومالياً. اما تصنيف تلك الاقطاعات فإنه على ثلاثة أصناف :

١. التيمار : إقطاع يضم أراضٍ زراعية يمتلكها «التيمارجي» ، تتراوح مساحته بين ٣٠٠–٥٠٠ فدان، ويقدّر حاصله بدخل سنوي بين ٣٠٠٠ – ١٠,٠٠٠ أقجة.

٢. الزعامت : إقطاع أكبر من التيمار ، تزيد مساحته عن ٥٠٠ فدان من الاراضي الصالحة للزراعة، يتراوح دخله بين ١٠,٠٠٠ أقجة الى ١٠٠,٠٠٠ أقجة سنوياً، وعادة ما يملكه البكوات والزعماء والباشوات .

٣. اما الخاص أو الخواص فهو إقطاع كبير يزيد وارده السنوي على ١٠٠,٠٠٠ أقجة وجاءت تسميته من «خاصلر» وعادة ما يمنح للولاة من الوزراء وأفراد السناجق، وهناك أراضٍ خواص في عدة من الولايات مسجلة باسم السلطان تحت عنوان شهير هو (خواصي همايون).

كانت الاقطاعات العسكرية تتوزعها الايالات العثمانية، وتنقسم الايالات الى سناجق، ويتألف كل سنجق من عدد من التيمارات والزعامات، ويترأس الايالة والٍ برتبة «البكلر بكي» (أي: بيك البكوات) وبدرجة مير ميران (أي : أمير الامراء)، ويعتني بأمور السنجق، «بك» يلقب بـ «السنجق بكي» وبدرجة ميرلوا (أي: امير اللواء). وفي كل سنجق أو لواء مقاطعة بدرجة (خاص) .. وتناط مهام نظام الالتزام بعدد كبير من الموظفين العثمانيين. ويعد نظام الالتزام من أبرز المجالات التي أبقت الحياة العثمانية الخصبة مستمرة هذه القرون العديدة . ومعنى نظام الالتزام : ان هناك من يترك إقطاعه الى مكان آخر في عهدة «ملتزم» مقابل مبلغ من المال، فشمل مجالات أخرى غير المجالات والميادين الاقطاعية العسكرية كالملتزمين في العشائر والطوائف لجمع الضرائب ، ثم ساء استعمال نظام الالتزام كثيراً فوصل الى ظهور طبقة من الملتزمين استغلوا الناس ، فشاعت أحداث الظلم والجور والمآسي.

بلغ نظام الالتزام أبلغ فعاليته وأوج تعقيداته في نهاية القرن السابع عشر، مترافقاً مع الانهيارات السياسية والعسكرية للدولة، وخاصة عندما منحت الدولة

حق الالتزام للملتزمين مدى حياتهم، فولدت طبقة جديدة وقفت حاجزاً بين الدولة والمجتمع واساءت كثيراً لاقتصادياتهما، ولا سيما في المناطق ذات البيئات القبلية والجبلية أو البعيدة عن مركز الدولة أو مراكز الاقاليم .. وقد شعرت الدولة في القرن التاسع عشر بجناية نظام الالتزام على فصائل المجتمع العثماني وكجزء من الاسلوب الاقطاعي ، فقررت إلغاءه من خلال الاصلاحات المختلفة . وبعد مواجهة مقاومة بالغة من أولئك الذين رهنوا مصيرهم بالالتزام ، وتوارثوه وعملوا به .

٣/ التركيبة الادارية :

قام «الوالي» بدور بارز في حياة الولايات العربية خلال العهد العثماني، وهو منصب كان السلطان العثماني يختار له اشد الموالين للأسرة العثمانية. والوالي هو الذي يحمل لقب «الباشا» ويتمتع بصلاحيات كبرى تصل الى التجريم والاعدام ومصادرة الاموال والسجن والضرب.. ولكن سلطته كانت مراقبة من الجهاز الديني والاشراف في كل مدينة، فكثيراً ما كانت الشكايات تصل الى أيدي السلاطين .. وكثيراً ما كان الشعب يثور فيقتل الوالي او يطرده قبل أن يعزله السلطان .. فضلاً عن تاثير «القاضي» فكثيراً ما قامت الاوجاقات العسكرية بالحدّ من سلطات الوالي الاستبدادية. وعليه، فقد كانت عهود الولاة قصيرة جدا في اغلب الولايات العربية .

وكان الوالي يتسلم راتباً سنوياً يدعى بـ «السالیانة» وهو الراتب الذي يقتطعه من ركام الاموال التي يستحصلها من إقتصاديات ولايته .. والوالي يجمع بين سلطتين مدنية وعسكرية، ويعمل تحت إمرته والى جانبه عدد من الموظفين الكبار يمثلون أركان ادارة الولاية، منهم : النائب – والكتخدا (= الكخيا / الكهية) الذي ينيبه في المناسبات والاسفار ويكون مسؤولا عن أمن الولاية. وهناك الدفتردار . المسؤول عن القضايا المالية في الولاية، وينصبه السلطان ويمنحه صلاحية محاسبة الوالي ومصادرة أمواله.. وأيضاً المكتوبجي اي: مدير تحريرات الولاية، والخزندار.. وعمله أمين الخزانة الخاصة، اما قائد الحامية العسكرية (أغا الجيش) فينصّبه السلطان . أما «القاضي» فيقوم بأعماله القضائية وقد كان ينصب بعد ترشيح المفتي او شيخ الاسلام وبفرمان سلطاني وامر خاقاني. وهناك المفتي

المقيم في دار الافتاء الذي يعد سنداً دينياً للمجتمع المحلي .. وفي الولايات ومدنها العربية : «نقباء الاشراف» الذين يمثلون إمتداداً سلالياً لأسر عربية عريقة إشتهرت بالزعامة والسيادة والعلم .. وكانوا يقومون بدور الوسيط بين السلطة والفئات الاجتماعية . إذ كانت لهم مكانتهم المحترمة لدى الطرفين.

٤ / الوحدات الادارية :

تكونت الدولة العثمانية من عدد كبير من الوحدات الادارية والعسكرية، وقد عرفت بـ «الايالات» التي تنقسم بدورها الى «سناجق» / الوية. وقد بلغ عدد الايالات التي تألفت منها الدولة العثمانية في أوائل القرن السابع عشر (٣٢) إيالة، منها أكثر من عشر ولايات عربية استراتيجية تتوزع بين المشرق والمغرب العربيين، هي ؛ إيالة الرقة/ ايالة الموصل / ايالة حلب / ايالة الشام/ ايالة طرابلس الشام/ ايالة مصر / ايالة بغداد / ايالة البصرة / ايالة طرابلس الغرب/ ايالة تونس / ايالة الحبش/ ايالة الجزائر وغيرها .

٧- استنتاجات :-

١ / النظام الاقطاعي / العسكري:

نجحت الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر في بناء اجهزة متعددة لها، كان من ابرزها : الجهاز العسكري الذي اعتمدت عليه الدولة منذ نشأتها ولا سيما في حياتها التوسعية – الخارجية، والجهاز المالي الذي ضمّ الآلاف المؤلفة من الجباة والملتزمين كعناصر قوة تحمي الجبهات الداخلية اقتصادياً.. وكلاهما جهازان كبيران، فاذا كان الجهاز العسكري يعمل باسلوب التوالد الجغرافي والتركيز على اوروبا، فان الجهاز المالي كان يعمل بطريقة الرقابة الذاتية، بدليل ان الدولة العثمانية لم تعان من ازمات مالية خلال قرونها التاريخية الاولى التي ازدهر فيها النظام الاقطاعي / العسكري – العثماني . غير ان التطورات التي لحقت بالدولة اثر توسعها رافقتها عوامل ضعف تدريجي ، انعكست على الشؤون الادارية والاقتصادية والمالية.. فبدأت باستخدام اساليب جديدة لضمان امداد

خزينتها بالاموال، وتغطية الالتزامات المالية لها تجاه توسعاتها الحربية المستمرة وما تتطلبه جيوشها من نفقات عالية – على حد ذكر المؤرخ خليل انالجيك* .

٢ / التأثر بالبيروقراطيات الاوروبية :

كان التنظيم المركزي للاقاليم العثمانية في عهد محمد الفاتح ١٤٥١ – ١٤٨١م، يعتمد على مناصب «البكوات» و «البيكلربيكات» في ادارة الولايات ، وهم الذين اعتبروا بمثابة رؤساء لطبقة من الاقطاعيين والشيوخ والمالكين. وتعد التنظيمات القانونية التي اجراها الفاتح من ابرز التحولات في حياة الدولة، واكتساب اكبر قدر من الطاقات السياسية، والمواريث البيروقراطية الاوروبية.

لقد تأثر النظام الاداري العثماني بالبيروقراطيات الاوروبية، إثر التركز العثماني الطويل على اوروبا الشرقية، فكانت التنظيمات الادارية مؤثرة وجديدة في البيئات العثمانية، ومنها البيئة العربية، وبخاصة على النسق الذي رسمته بنود «قانوننامه لر» التي اصدرها السلطان سليمان القانوني خلال الزمن الذي كانت اوروبا فيه قد بدأت تتخلخل ركائزها الدينية، وتنبثق اطرها التاريخية / البيروقراطية .. وتبحث لها عن مصالح اقتصادية جديدة، بعد ان استطاع مارتن لوثر وكالفن ان يزيحا قليلا البنى الفوقية في اكبر المجتمعات الاوروبية.

٣ / نزعة المحافظة :

ويرى بعض المؤرخين الاوروبيين ان الهدف من التنظيم العثماني على يد سليم الاول وسليمان القانوني للولايات العربية، انما يكمن في ابقاء الاوضاع كما كانت عليه، إذ كانت نزعة المحافظة هي حجر الزاوية في الادارة، ولكن التنظيمات القانونية كانت عملية وغير قاسية او ظالمة في بنودها، وقد اسيئ استخدامها فيما بعد .

٤ / الابعاد السياسية والاقتصادية :

لقد تفوقت الابعاد السياسية والاقتصادية للنظام الاقطاعي / العثماني الى درجة وصل بها كاداة اساسية في ضبط امور الدولة ومهام احكامها في البلاد

---

* Halil Inalcik , The Ottoman Empire : Conquest, Organization and Economy (Collected Studies) London , 1978 , p. 117.

التي احتلتها وربطتها بمركزها. وقد اتبعت الدولة العثمانية اساليب مختلفة لكي تخفي مظاهر احتلالها ، وذلك إثر قيامها بربط سكان الريف بالحكام العسكريين العثمانيين الذين شكّلوا طبقة من الفرسان والسباهية. اي بمعنى: دمجهم الاجتماعي ليس من خلال المصاهرة فحسب ، بل الاستقرار في البيئات ، والتوطن في الحاميات والمدن .

اما الابعاد الاقتصادية للنظام الاقطاعي فقد توضحت على نحو سافر في استغلال الارض، واستثمار الجهود الفلاحية فيها لمنفعة الدولة واجهزتها كافة. لقد تبنى العثمانيون مشروع اعتبار كل الاراضي التي تسيطر عليها دولتهم، بمثابة اراض خراجية تعود رقبة الارض (التي تسيطر عليها دولتهم) فيها للدولة، ولاجهزة الدولة الحق في تقرير شؤونها ، واتباع الطرق والوسائل المناسبة لاستغلالها . وقد مارس كثير من السلاطين ، اجراءات تطبيقية كفلت تطبيق مثل هذه المفاهيم ، وخاصة في توزيع الاقطاعات او اعادة توزيعها. اي: أنهم قاموا بتغيير في عناصر الانتاج، ولا سيما في الاراضي العربية التي دخلت ضمن اطار الهيمنة العثمانية، إذ باشر في ذلك كل من السلطان سليم الاول ١٥١٢-١٥٢٠م وولده السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠-١٥٦٦م*.

---

* ان من ابرز المراجع التاريخية حول نظام الحكم العثماني وتراكيبه الاقطاعية والادارية هي :
"A.H. Lybyer , The Government of the Ottoman Empire in the time of Suleiman the Magnificent , Cambridge 1913.
-H.A. T. Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West, Lodon & New York, 1950 - 7.

(ترجم هذا الكتاب الى العربية د. احمد عبد الرحيم مصطفى ، وراجعه د. احمد عزت عبد الكريم، تحت عنوان «المجتمع الاسلامي والغرب» بجزئين ، عن دار المعارف بمصر، ١٩٧١م).